المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون

للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا
٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر - ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١

تقرير عن عمل اللجنة باء
(الثلاثاء ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر –
من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ١١,٣٠ ظهراً)

تعزيز الدور المساعد: الشراكات من أجل تقوية الجمعيات الوطنية وتنمية التطوع

الرئيس: الأستاذ الدكتور دراغان رادوفانوفتش

الرئيس المناوب:

الأمينة: السيدة رودينا بيما (الاتحاد الدولي)

محرر التقرير: السيد يان ستيد (الاتحاد الدولي)

ملخص

تعترف كل الحكومات بدور الجمعيات الوطنية المساعد للسلطات العامة في الميدان الإنساني. وتضطلع الجمعيات الوطنية في إطار دورها المساعد بمهمة رئيسية هي تكملة الخدمات الإنسانية العامة أو الحل محل تلك الخدمات بهدف التصدي لمواطن الضعف الموجودة في بلدانها. ويقتضي النظام الأساسي للحركة من الجمعيات الوطنية أن تحافظ على استقلالها وفقاً لمبادئ الحركة الأساسية.

ومن الضروري إرساء قاعدة قانونية سليمة للجمعيات الوطنية تشمل إشارة إلى دور الجمعيات المساعد وتُستعرض بانتظام وتُحدّث كأساس لعقد الشراكات على جميع مستويات الإدارة العامة بتحديد مسؤوليات واضحة ومتبادلة. ويحتمل توسيع نطاق هذه المسؤوليات من خلال إبرام اتفاقات رسمية في مجالات خبرة الجمعيات الوطنية وقدرتها وعن طريق تمثيل الجمعيات في اللجان والمحافل الوطنية والإقليمية والمحلية المعنية مما يمكن من إجراء حوار رسمي وغير رسمي وتكوين ثقافة الاحترام المتبادل بين الجمعيات الوطنية والحكومات.

وقد يأتي دعم الحكومات لتوفير الموارد للجمعيات الوطنية في شكل دعم مالي أو عيني. ويمكن أن يشمل إعفاءات ضريبية وإيجارات مخفضة على سبيل المثال فضلاً عن تقديم الدعم العيني كتوفير الموظفين المنتدبين أو إتاحة الخدمات. ويحتمل أن يكون دعم توفير الموارد للجمعيات الوطنية موضع مناقشات متواصلة بين الحكومات والجمعيات الوطنية.

ويعتبر وضع التشريعات والسياسات وتنفيذها على كل المستويات جانباً من تكوين إطار موات للتطوع. وإذ يضطلع بذلك ينبغي تحديد العقبات التشريعية والسياسية التي تعيق التطوع وإزالتها. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي تكييف أي تشريع مع السياق الخاص الذي سيطبق فيه. وعلى نطاق أوسع ينبغي للحكومات على كل المستويات أن تعترف بوقع التطوع الاجتماعي والاقتصادي وبقدرة المستضعفين بعينهم على أن يصبحوا متطوعين.

ويمكن للجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي المساعدة على دعم الدول والجمعيات الوطنية في مواصلة تنفيذ الدور المساعد بإعداد مواد توجيهية والاستمرار في المناصرة من أجل إحراز التقدم في هذا المجال.

ملاحظات عامة:

- المتحدثون

قدمت الدكتورة زاو بيجي، نائبة الرئيس التنفيذية في الصليب الأحمر الصيني، عرضاً موجزاً عن التطور المستمر الذي تشهده العلاقة بين الجمعية الوطنية والدولة في سياق التغيير الاجتماعي والاقتصادي الراسخ وشرحت كيفية اضطلاع فرع محلي بتنمية قدراته التطوعية بإثارة اهتمام السلطات العامة التي أتاحت الموارد نتيجة لذلك.

وصف السيد إبريما سانه، رئيس الصليب الأحمر الغامبي، العلاقة بين جمعية الصليب الأحمر الغامبي والحكومة على كل مستوياتها وضرب أمثلة دقيقة على ما تنطوي عليه الشراكة.

وصف السيد أمريكو خوسيه أوبيسي، الأمين العام في جمعية الصليب الأحمر الموزامبيقي، مسار أعمال الجمعية الوطنية ومنافعها دعماً لوضع التشريعات الوطنية بشأن التطوع.

وصف السيد فاليري مالاشكو، رئيس الصليب الأحمر البيلاروسي ونائب حاكم منطقة موجيلف، فوائد التعاون بين الجمعية الوطنية والحكومة على المستوى الإقليمي في حفز الخدمات التطوعية المحلية ودعمها.

- ملاحظات أخرى: حضر الجلسة ما بين ١٠٠ مشارك و١٢٠ مشاركاً وانتمى أغلبهم إلى الجمعيات الوطنية وكان عددهم طاغياً في قائمة المتحدثين أيضاً.

يرجى تنظيم التقرير بناء على المسائل التوجيهية المتاحة قدر الإمكان.

النقاط الرئيسية المطروحة بالنسبة إلى المسألة التوجيهية ١: كيف يمكن للجمعيات الوطنية وسلطات بلدانها العامة المعنية أن تواصل الشراكات وتعززها بتحديد مسؤوليات واضحة ومتبادلة على كل مستويات الإدارة العامة وهيكل تنظيم الجمعيات الوطنية؟

- ينبغي للحكومات أن ترسي قاعدة قانونية واضحة للجمعيات الوطنية تشمل إشارة إلى الدور المساعد وتستعرضها بانتظام وتحدّثها عند الاقتضاء.
- ينبغي للحكومات أن تعترف بالمهارات والكفاءات التي تتحلى بها الجمعيات الوطنية على أنها مكملة لقدرات الحكومات الرامية إلى تلبية احتياجات المستضعفين.
- ينبغي للحكومات والجمعيات الوطنية احترام المبادئ الأساسية وبالتحديد مبدأ الاستقلال في عقد شراكات تعود بفوائد متبادلة.
- ينبغي للحكومات والجمعيات الوطنية تكوين الثقة والاحترام المتبادلين عبر إجراء حوار رسمي وغير رسمي على كل المستويات.
- ينبغي للحكومة أن تشرك الجمعية الوطنية في اللجان والمحافل المعنية على كل المستويات.
- ينبغي للجمعيات الوطنية والحكومات في إطار عقد الشراكات أن ترسي شراكات محددة بوضوح بما في ذلك الإسهامات والتوقعات المتبادلة.

النقاط الرئيسية المطروحة بالنسبة إلى المسألة التوجيهية ٢: ما هو السبيل إلى ضمان تدفق متوقع ومنتظم للموارد الرامية إلى تمكين تشغيل الجمعيات الوطنية الفعال وتنميتها المستدامة؟

- ينبغي للحكومات أن تدرك أن توفير الموارد للجمعيات الوطنية يكمل قدراتها الرامية إلى تلبية احتياجات المستضعفين.
- يمكن للحكومات أن تبحث مع جمعياتها الوطنية المعنية السبل التي تمكنها من دعم تنمية الجمعيات.
- شملت الأمثلة على الدعم المالي المباشر وغير المباشر المقدم إلى الجمعيات الوطنية الإعفاءات الضريبية والإيجارات المخفضة والتعريفات الميسرة.
- شملت الأمثلة على الدعم العيني المقدم نقل المتطوعين وإعارة الموظفين المختصين.
- يمكن للحكومات أيضاً أن تدعم الجمعيات الوطنية للسعي إلى تحصيل المزيد من الموارد المالية.

النقاط الرئيسية المطروحة بالنسبة إلى المسألة التوجيهية ٣: ما هو السبيل إلى النهوض بأطر مواتية للتطوع؟

- ينبغي للحكومات أن تعترف بقدرة المتطوعين على تلبية الاحتياجات الإنسانية وتتخذ الخطوات الرامية إلى النهوض بالتطوع على جميع المستويات.

- يمكن أن تتعاون الجمعيات الوطنية والحكومات فيما بينها وتعمل مع جهات فاعلة أخرى منتمية إلى المجتمع المدني من أجل وضع تشريعات وسياسات ملائمة وخاصة بالسياق في مجال التطوع وتنفيذها.
- ينبغي للحكومات في إطار بحث التشريعات أن تزيل العقبات التي تعيق مشاركة المتطوعين بعدم فرض جزاء على المطالبين باستحقاقات البطالة الذين يتطوعون على سبيل المثال.
- ينبغي للجمعيات الوطنية والحكومات تشجيع تطوع المستضعفين.

النقاط الرئيسية المطروحة بالنسبة إلى المسألة التوجيهية ٤: كيف يمكن للاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر دعم الجمعيات الوطنية والدول في مجال تعزيز الدور المساعد تمشياً مع نص القرار؟

- يمكن للجنة الدولية والاتحاد الدولي إعداد المواد وأفضل الممارسات لمساعدة الجمعيات الوطنية على تحديد الدور المساعد في إطار المبادئ الأساسية.
- يمكن للاتحاد الدولي واللجنة الدولية دعم جهود المناصرة في الجمعيات الوطنية من أجل تدعيم الشراكات القائمة على الدور المساعد مع كل حكومة.
- يمكن أن يوفر الاتحاد الدولي الموارد والدعم لوضع تشريعات بشأن التطوع.

الاستنتاجات والتوصيات:

- من المهم متابعة التشريعات بشأن الدور المساعد والتطوع وتنفيذها.
- قد تستفيد الجمعيات الوطنية والحكومات الراغبة في تعزيز الدور المساعد من تجارب حكومات وجمعيات وطنية أخرى ويمكن أن تيسر أمانة الاتحاد الدولي علاقات التبادل من ذلك القبيل.
- يجب أن تستند التشريعات والسياسات المتعلقة بالتطوع إلى الثقافة والسياق الوطنيين الخاصين.